



(قاسم باشا)

ديوسف الزلزلة متوسطاً مجموعة من الاقتصاديين وبيدو محمد التامر الاول من اليسار

البورصة الكويتية.. تبحث عن «روشة علاج» للخروج من أزمتها

البورصة تعكس ما حولها

أما رئيس مجلس مركز الجمان ناصر النفيسي فقال ان البورصة مرآة تعكس ما حولها، وإن الوضع في بورصتنا يسير من سيئ إلى أسوأ مقابل الأسواق المجاورة التي تشهد نشاطاً لافتاً في هذه المرحلة.

ودعا النفيسي خلال مشاركته في الندوة إلى:

● وضع حلول وقرارات

تعالج أوضاع البورصة مع

ضرورة أن تكون هناك إرادة

سياسية على أعلى مستوى،

مؤكداً أن السلطتين عليهما

مسؤولية كبيرة في هذا

الخصوص بالإضافة إلى

السلطة القضائية التي عليها

تقليل إجراءات التقاضي.

● يجب على هيئة أسواق

المال أن تتخلى بالمرونة في

أميرين هما تطبيق قواعد

الحكومة، فضلاً عن الرسوم

لأنها خيالية.. وزاد أن وجود

هيئة أسواق المال أفضل من عدم

وجودها وعليها إبداء المرونة

وفقاً لمبدأ الإفراط ولا تفریط.

● فضلاً عن الانسحاب الاختياري

ظاهرة لابد من التصدي لها

خاصة على مستوى الشركات

الجيدة عكس الشركات الرديئة

التي بعد خروجها من السوق

أفضل له.. وتطرق إلى أن

الهيئة أبدت مرونة في بعض

الأمور مثل مدققي الحسابات

فضلاً عن المرونة في السماح

في الصناديق بشراء 10٪ من

الشركات التي تديرها، وهي

عوامل إيجابية تدعو للتفاؤل.

اختلالات السوق الكويتي

من جهته قال خبير أسواق

المال محمد التامر أن الهدف

الأساسي من إيجاد مفهوم

أسواق الأوراق المالية يكمن

في الآتي:

● حاجة المستثمرين إلى

مصادر متنوعة للتحويل

الذي منها إصدار اسمهم حقوق

الملكية وأدوات الدين العام

والخاص بالإضافة إلى حاجة

الممولين إلى وسائل تمكنهم

من تداول تلك الديون وإعادة

بيعها على هيئة أوراق مالية

قابلة للتداول.

● دور أسواق المال لا

يقتصر على خدمة أرباب

المال من المستثمرين وممولين

فقط بل تتجاوزها إلى خدمة

الاقتصاد ككل، وأنه عندما

تنشط تلك الأسواق وتزداد

جاذبيتها لرأس المال عندها

تتمكن من أداء دورها الفعلي

القائم على اجتذاب مدخرات

المواطنين وإعادة توظيفها في

النشاطات الاقتصادية المختلفة

على هيئة حصص ملكية مما

يؤدي إلى زيادة وتيرة النمو

الاقتصادي بما يعود بالمنفعة

العامة على جميع أوجه الدولة

سواء اقتصادية أو سياسية

أو اجتماعية.. وأوضح التامر

أن السوق الكويتي نتيجة

الاختلالات الكبيرة في هيكله

الاقتصاد التي تركز على

سيطرة الدولة على معظم

الأنشطة الاقتصادية ظهرت

به 6 عوامل سلبية هي:

● تدني الأهمية النسبية

الاقتصادية لبورصة الكويت

لدى الحكومة.

● انحسار مساهمة القطاع

الخاص في أنشطة الناتج

المحلي إلى مستويات متدنية

بسبب احتكار الحكومة لأغلب

الأنشطة الإنتاجية وغياب

التخطيط الجاد لتوزيع

مصادر الدخل مما أي تركز

مدخرات المواطنين في قطاعات

اقتصادية ضيقة مما انعكس

على تضخم القيم السوقية

للأصول المتاحة وأتجه السوق

إلى المضاربات.

● تدفق مدخرات المواطنين

في قطاعي الاستثمار العقاري

والأوراق المالية ما أدى إلى

التضخم السعري للعقار

وهيمنة المضاربة على

البورصة.



صالح السلمي محمداً خلال الندوة

الكويتي يشهد في الآونة الأخيرة بعض الأمور التي لم تكن تراها سابقاً وفي مقدمتها ظاهرة الانسحاب الاختياري من السوق، مشيراً إلى أنه يتوجب على هيئة أسواق المال أن تركز جهودها لتجلب من السوق الكويتي بيئة جاذبة. وأشار الملا إلى عدة نقاط مهمة أبرزها:

● يحتاج الأمر إلى وضع

معايير لقبول طلب الانسحاب

الاختياري أو رفضه نظراً لأن

المنعاضل يحتاج إلى طمانة

الشركات قد يصدر مجلس

إدارتها توصية بالانسحاب

الجيدة عكس الشركات الرديئة

التي بعد خروجها من السوق

أفضل له.. وتطرق إلى أن

الهيئة أبدت مرونة في بعض

الأمور مثل مدققي الحسابات

فضلاً عن المرونة في السماح

في الصناديق بشراء 10٪ من

الشركات التي تديرها، وهي

عوامل إيجابية تدعو للتفاؤل.

اختلالات السوق الكويتي

من جهته قال خبير أسواق

المال محمد التامر أن الهدف

الأساسي من إيجاد مفهوم

أسواق الأوراق المالية يكمن

في الآتي:

● حاجة المستثمرين إلى

مصادر متنوعة للتحويل

الذي منها إصدار اسمهم حقوق

الملكية وأدوات الدين العام

والخاص بالإضافة إلى حاجة

الممولين إلى وسائل تمكنهم

من تداول تلك الديون وإعادة

بيعها على هيئة أوراق مالية

قابلة للتداول.

● دور أسواق المال لا

يقتصر على خدمة أرباب

المال من المستثمرين وممولين

فقط بل تتجاوزها إلى خدمة

الاقتصاد ككل، وأنه عندما

تنشط تلك الأسواق وتزداد

جاذبيتها لرأس المال عندها

تتمكن من أداء دورها الفعلي

القائم على اجتذاب مدخرات

المواطنين وإعادة توظيفها في

النشاطات الاقتصادية المختلفة

على هيئة حصص ملكية مما

يؤدي إلى زيادة وتيرة النمو

الاقتصادي بما يعود بالمنفعة

العامة على جميع أوجه الدولة

سواء اقتصادية أو سياسية

أو اجتماعية.. وأوضح التامر

أن السوق الكويتي نتيجة

الاختلالات الكبيرة في هيكله

الاقتصاد التي تركز على

سيطرة الدولة على معظم

الأنشطة الاقتصادية ظهرت

به 6 عوامل سلبية هي:

● تدني الأهمية النسبية

الاقتصادية لبورصة الكويت

لدى الحكومة.

● انحسار مساهمة القطاع

الخاص في أنشطة الناتج

المحلي إلى مستويات متدنية

بسبب احتكار الحكومة لأغلب

الأنشطة الإنتاجية وغياب

التخطيط الجاد لتوزيع

مصادر الدخل مما أي تركز

مدخرات المواطنين في قطاعات

اقتصادية ضيقة مما انعكس

على تضخم القيم السوقية

للأصول المتاحة وأتجه السوق

إلى المضاربات.

● تدفق مدخرات المواطنين

في قطاعي الاستثمار العقاري

والأوراق المالية ما أدى إلى

التضخم السعري للعقار

وهيمنة المضاربة على

البورصة.

الكويتي يشهد في الآونة الأخيرة بعض الأمور التي لم تكن تراها سابقاً وفي مقدمتها ظاهرة الانسحاب الاختياري من السوق، مشيراً إلى أنه يتوجب على هيئة أسواق المال أن تركز جهودها لتجلب من السوق الكويتي بيئة جاذبة. وأشار الملا إلى عدة نقاط مهمة أبرزها:

● يحتاج الأمر إلى وضع

معايير لقبول طلب الانسحاب

الاختياري أو رفضه نظراً لأن

المنعاضل يحتاج إلى طمانة

الشركات قد يصدر مجلس

إدارتها توصية بالانسحاب

الجيدة عكس الشركات الرديئة

التي بعد خروجها من السوق

أفضل له.. وتطرق إلى أن

الهيئة أبدت مرونة في بعض

الأمور مثل مدققي الحسابات

فضلاً عن المرونة في السماح

في الصناديق بشراء 10٪ من

الشركات التي تديرها، وهي

عوامل إيجابية تدعو للتفاؤل.

اختلالات السوق الكويتي

من جهته قال خبير أسواق

المال محمد التامر أن الهدف

الأساسي من إيجاد مفهوم

أسواق الأوراق المالية يكمن

في الآتي:

● حاجة المستثمرين إلى

مصادر متنوعة للتحويل

الذي منها إصدار اسمهم حقوق

الملكية وأدوات الدين العام

والخاص بالإضافة إلى حاجة

الممولين إلى وسائل تمكنهم

من تداول تلك الديون وإعادة

بيعها على هيئة أوراق مالية

قابلة للتداول.

● دور أسواق المال لا

يقتصر على خدمة أرباب

المال من المستثمرين وممولين

فقط بل تتجاوزها إلى خدمة

الاقتصاد ككل، وأنه عندما

تنشط تلك الأسواق وتزداد

جاذبيتها لرأس المال عندها

تتمكن من أداء دورها الفعلي

القائم على اجتذاب مدخرات

المواطنين وإعادة توظيفها في

النشاطات الاقتصادية المختلفة

على هيئة حصص ملكية مما

يؤدي إلى زيادة وتيرة النمو

الاقتصادي بما يعود بالمنفعة

العامة على جميع أوجه الدولة

سواء اقتصادية أو سياسية

أو اجتماعية.. وأوضح التامر

أن السوق الكويتي نتيجة

الاختلالات الكبيرة في هيكله

الاقتصاد التي تركز على

سيطرة الدولة على معظم

الأنشطة الاقتصادية ظهرت

به 6 عوامل سلبية هي:

● تدني الأهمية النسبية

الاقتصادية لبورصة الكويت

لدى الحكومة.

● انحسار مساهمة القطاع

الخاص في أنشطة الناتج

المحلي إلى مستويات متدنية

بسبب احتكار الحكومة لأغلب

الأنشطة الإنتاجية وغياب

التخطيط الجاد لتوزيع

مصادر الدخل مما أي تركز

مدخرات المواطنين في قطاعات

اقتصادية ضيقة مما انعكس

على تضخم القيم السوقية

للأصول المتاحة وأتجه السوق

إلى المضاربات.

● تدفق مدخرات المواطنين

في قطاعي الاستثمار العقاري

والأوراق المالية ما أدى إلى

التضخم السعري للعقار

وهيمنة المضاربة على

البورصة.

الزلزلة: قانون هيئة أسواق المال ليس «قرآناً منزلاً».. وهناك ضرورة لتعديله

السلمي: الحكومة

لم تنفذ الشركات

الكويتية بداعي

المال العام «خط

أحمر»

الملا: يجب إعادة

تنظيم الانسحاب

الاختياري وإصدار

نظام لصانع السوق

واستحداث أدوات

مالية

النفيسي: نطالب

هيئة الأسواق

بالمرونة في تطبيق

قواعد الحوكمة

والرسوم

التامر: بورصة الكويت

تفنقر إلى مناخ

استثمار قوي يكفل

حدود دنيا لانخفاض

أسعار الأصول

التيمي: «هيئة

الأسواق» نقله

نوعية في العمل

المؤسسي للأوراق

المالية

الدليمي: أدعو المتداولين لتطوير مهاراتهم وحماية أموالهم

من جانبه، قال المحلل المالي

ورئيس منتدى المتداولين عدنان